Journal Of the Iraqia University (72-3) October (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

التأثير الدولي على العلاقات بين السودان والصين

نفيسه رضا شاهين

د. عزة محمد موسى محمد

د. خالد محمد الفكي

جامعة الجزيرة/كلية الحصا حيصا

قسم التاريخ

azzamohamedmusa315@gmail.com
khaldalfky89@gmail.om
nafesaridha77@gmail.com

الملخص

تستعرض الدراسة تأثير الصراعات الدولية والإقليمية على العلاقات بين السودان والصين، خاصة خلال فترة الحرب الباردة. تركز الدراسة على كيفية استفادة السودان من الخلافات بين الصين والاتحاد السوفيتي السابق، وما نتج عن ذلك من تعزيز للعلاقات بين السودان والصين، وخاصة في المجالات العسكرية والاقتصادية. كما تناقش الدراسة الصراع الدولي بين الصين والولايات المتحدة وتأثيره على تعزيز التعاون بين الصين والسودان، وتبرز دور الصين في تعويض انسحاب الاستثمارات الغربية من السودان، خاصة في قطاع النفط

Abstract

The study reviews the impact of international and regional conflicts on relations between Sudan and China, especially during the Cold War. The study focuses on how Sudan benefited from the differences between China and the former Soviet Union, and the resulting strengthening of relations between Sudan and China, especially in the military and economic fields. The study also discusses the international conflict between China and the United States and its impact on strengthening cooperation between China and Sudan, and highlights China's role in compensating for the withdrawal of Western investments from Sudan, especially in the oil sector.

١. أهمية البحث:

البحث يسلط الضوء على كيفية تأثير الصراعات الدولية والإقليمية على العلاقات بين الدول، وخاصة كيفية استفادة الدول من التغيرات السياسية العالمية لتعزيز مصالحها الاستراتيجية. كما يوفر رؤى حول دور الصين كقوة صاعدة في السياسة الدولية وكيفية تعاملها مع القضايا الإقليمية والدولية، مما يساهم في فهم أعمق للعلاقات الدولية والإستراتيجية بين الدول النامية والدول الكبرى.

٢. مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في فهم كيفية تأثير التغيرات في السياسة الدولية والصراعات بين القوى الكبرى (الصين، الاتحاد السوفيتي السابق، والولايات المتحدة) على العلاقات الثنائية بين السودان والصين، وكيفية استفادة السودان من هذه التغيرات لتعزيز علاقاته مع الصين في مجالات مختلفة مثل العسكرية والاقتصادية.

٣. أهداف البحث:

١. تحليل تأثير الصراعات الدولية والإقليمية على العلاقات بين السودان والصين.

٢. دراسة كيف استفاد السودان من الخلافات بين الصين والاتحاد السوفيتي لتعزيز التعاون العسكري والاقتصادي مع الصين.

٣. تقييم دور الصين في تعويض انسحاب الاستثمارات الغربية من السودان، خاصة في قطاع النفط.

٤. استكشاف تأثير السياسة الأمريكية والصينية على العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين.

المقدمة

كان للتأثير الدولي على العلاقات بين كلٍ من السودان والصين له نتائج متغيرة بين نظام وأخر، عُدَّ أفادة السودان في هذه الأثناء من الخلافات بين الاتحاد السوفيتي السابق والصين، إذ كان الانقسام الصيني السوفياتي يؤدي إلى تغيير في العلاقات السياسية بين جمهورية الصين الشعبية والإتحاد السوفيتي وبسبب الاختلافات العقائدية التي نشأت عن تفسيراتهما المختلفة وتطبيقاتهما العملية للماركسية اللينينية.[١]كما تأثرت بالجغرافيا السياسية لكلٍ منهما خلال الحرب الباردة(١٩٤٥-١٩٩١)، وجاء في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، وأصبحت المناقشات الصينية السوفيتية حول تفسير الماركسية الأرثوذكسية نزاعات محددة حول سياسات الاتحاد السوفيتي المتمثلة في إزالة الستالينية الوطنية والتعايش السلمي الدولي مع الكتلة الغربية، والتي انتقدها الأب المؤسس الصيني ماوتسي تونغ باعتبارها تحريفية ماركسية [٢]وفي ظل هذه الخلفية الأيديولوجية، اتخذت الصين موقفًا عدائيًا تجاه العالم الغربي ، ورفضت علناً سياسة الإتحاد السوفيتي في التعايش السلمي بين الكتلة الغربية والكتلة الشرقية فضلا عن ذلك، فلقد استاءت بكين من العلاقات المتنامية للاتحاد السوفيتي مع الهند بسبب عوامل مثل النزاع الحدودي الصيني الهندي ، وخشيت موسكو من أنَّ ماو كان غير مبالٍ للغاية بشأن أهوال الحرب النووية، ففي عام ١٩٥٦م، شجب السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفياتي نيكيتا خروتشوف ستالين والستالينية في الخطاب حول عبادة الشخصية وعواقبها وبدأ في نزع الستالينية عن الإتحاد السوفياتي[٣]كما وأصيب ماوي والقيادة الصينية بالفزع؛ لأنَّ جمهورية الصين الشعبية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يتباعدان تدريجياً في تفسيراتهما وتطبيقاتهما للنظرية اللينينية. وبحلول عام ١٩٦١م، أثارت خلافاتهم الأيديولوجية المستعصية إدانة جمهورية الصين الشعبية للشيوعية السوفيتية باعتبارها من عملاءِ "الخونة المراجعين" في الإتحاد السوفيتي في ١٠/اكتوبر/١٩٦٧م، وقد اجرت الصين الشعبية رابع تفجير نووي، وقد أكدت حكومة بكين في بيان اذاعته إذ قالت إنَّ الغرض من اجرائها التجارب النووية المحدودة لتضع الأسلحة رداً على أي دولة تبدأ باستخدام البادئة باستخدام الأسلحة النووية ضدها في أي وقتٍ وفي أي ظرفٍ من الظروف.[٤] كما أعلنت جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي الإمبريالية الاجتماعيًا، بالنسبة لبلدان الكتلة الشرقية، وكان الانقسام الصيني السوفياتي مسألة من سيقود الثورة من أجل الشيوعية العالمية،(الصين أم الاتحاد السوفياتي) وستتوجه الأحزاب الطليعية في العالم للحصول على المشورة السياسية والمساعدات المالية والمساعدة العسكرية في هذا السياق، فهو صراع البلدان على قيادة الشيوعية العالمية من خلال الأحزاب الطليعية المحلية في البلدان الواقعة في مناطق نفوذهم.[٥]وهذا مما أدى إلى تعزيز العلاقات الأمنية بين السودان والصين بعد تدهور العلاقات بين السودان وبين الاتحاد السوفيتي السابق في حقبة السبعينيات من القرن الماضي، وخاصة فيما يتعلق بالمجال العسكري، [٦] ووجدت السودان نفسها في حاجة لحليف موثوق به عسكرياً فيما يتعلق بتزويد قطع الغيار للمعدات العسكرية والذخيرة وقطع الغيار للأسلحة السوفيتية التي كانت في الجيش السوداني، وكان من الطبيعي أنْ تستغلَ القيادة السودانية في ذلك الوقت تطلعات الصين لأنْ تملئ الفراغ العسكري والأمني الناجم عن طرد الخبراء العسكريين والأمنيين السوفيت من السودان بعد فشل الانقلاب الشيوعي .[٧]وخلال هذه الفترة أيضا التي تتضمنها فترة الدراسة، شهدت الصين والاتحاد السوفيتي صراعاً على الصعيد السياسي والصعيد العقائدي بين الصين وبينهما، وكانت قيادة الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي السابق على غير توافق شخصي مع قيادة الحزب الشيوعي الصيني، وكان كل من الحزبين يتهم الآخر بالانحراف عن مسار الاشتراكية الأممية، وهذا الصراع الدولي بين الصين والاتحاد السوفيتي السابق أدى في نهاية المطاف لتعزيز إتجاه كلٌ من الصين والسودان لتوثيق العلاقات فيما بين الطرفين.[٨]ويمكن القول أيضا إنَّ العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين تأثرت بالعلاقات الثنائية بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية التي انعكس عليها التأثير أيضا بشكل مباشرٍ رئيسٍ بالحرب الباردة والأيديولوجية الشيوعية، وكانت للصين في الأصل علاقات وثيقة مع حركات تحظي بدعم من السياسة الخارجية السودانية بما في تلك حركة مناهضة الفصل العنصري والتحرير ، ودعم المؤتمر الوطني الأفريقي، في جنوب إفريقيا الذي كان يحتفظ بعلاقات وثيقة له مع الصين من خلال فعّاليات وممثلي الحركة في السودان.ولكن مع تدهور علاقات الصين مع الاتحاد السوفيتي السابق حاولت الصين أنْ يكون لها علاقات سياسية بالسودان وبباقي دول القارة الأفريقية بشكلٍ مستقلٍ عن اتجاهات السياسة السوفيتية.[٩] ولم تقدم الصين الدعم الاقتصادي فحسب، بل قدمت أيضًا عمالها للمساعدة في تنفيذ مشاريع مساعدات مختلفة وأرسلت مجموعات من الأطباء للعمل في المستشفيات الصينية التي تم افتتاحها في أجزاء مختلفة من السودان، وقد سمحت هذه المساهمة للسودان بتلبية العديد من احتياجات البنية التحتية ومطالب الخدمات الطبية .[١٠]ووصلت العلاقات الثنائية الامريكية الصينية الى البيان المشترك لمحادثات نيكسون في الصين الى اتفاق الصين وامريكا على إقامة علاقات مستمرة بينهما، إذ قامت

امريكا بسحب القوات الامريكية من جنوب شرق ما الى ذلك تايوان (فورموزا) ، واعترفت الولايات المتحدة في الوقت نفسه بأن تايوان جزء من الاراضي الصينية، واعلن البيان ان الولايات المتحدة والصين مستعدان لتطبيق مبدأ احترام سيادة الدول ووحدة اراضيها[١١] وكذلك اقامة علاقات اقتصادية ، إذ أصبحت الحليف الصيني للسودان لاعباً رئيساً في تنمية قطاع النفط في السودان، وهو ما ظهر بشكلٍ واضحٍ بسبب التردي في العلاقات بين الولايات المتحدة والسودان، وفي الفترة نفسها تقريبا ، تردت العلاقات بين السودان والاتحاد السوفيتي السابق ، وهو التطور الذي بدأ يتضح بشكلً واضحٍ بعد زيارة دولية قام بها الرئيس السوداني جعفر النميري في عام ١٩٧٠م[١٢] ؛ وخلال هذه الزيارة طلب الرئيس جعفر نميري من الصين المساعدة في عدة مجالات بما في ذلك التنقيب عن النفط ، وجاء طلب السوداني في ذلك الوقت من القيادة الصينية لمساعدتها في البحث عن النفط واستخراجه في فترة كانت قد بدأت عدة شركات أمريكية مثل شيفرون في البحث عن النفط الذي تم اكتشافه في ولاية الوحدة بجنوب السودان عام ١٩٧٨ .[١٣]بعد أنْ أدت المواقف السياسية الأمريكية ومن حلفاؤه إلى سحب الاستثمارات الغربية من السودان من قطاعات سودانية حيوية ولا سيما قطاع النفط الذي كان يمثل للسودان بوابة الخروج من أزمته الاقتصادية وفي الوقت نفسه كان النفط السوداني أحد الخيارات الإستراتيجية التي قرر حكومة الصينية اللجوء من أجل تلبية احتياجات الصناعات الصينية التي نمت بشكلٍ هائل. [١٤] فلجأت السودان للصين ويمكن القول أن الاستثمار في النفط السوداني كانت فرصة كبيرة للصين بعد أن جاءت هذه المعطيات الاقتصادية الجديدة بين كلٍّ من الصين والسودان، وسعت الصين كثيراً بالحصول على احتياطيات النفط الأجنبية حيث تجاوزت حقولها النفطية بالفعل ذروة الإنتاج، وهو ما توافق في هذا الوقت مع الخطط الصينية التي استهدفت الحصول على مزيد من مصادر النفط بعيداً عن مناطق النفوذ الأمريكي التقليدية في ذلك الوقت بما يؤمن احتياجات الصناعة الصينية، ويمكن القول أنَّ الصين وبعد طلب السودان في مساعدتها في قطاع صناعات النفط قد حققت خطوة متقدمة في سباقها السياسي والاقتصادي في القارة الأفريقية.[١٥]ويمكن القول إنَّ فترة الدراسة شهدت نجاحاً صينياً غير مسبوق في الافادة من انسحاب شركة شيفرون الأمريكية للنفط من السوق السودانية، ولكن كانت شركة شيفرون قد نجحت قبل انسحابها من مناطق البحث عن النفط في الأراضي السودانية تحت ضغوط غير مسبوقة من صانع السياسة الخارجية الأمريكية في أن تؤسس بنية تحتية لصناعة النفط السودانية من خلال أعمال الحفر الاستكشافي لمناطق إنتاج النفط في السودان والمسح الفيزيائي لهذه المناطق والبنية الأساسية من خطوط الأنابيب التي خصصت لنقل كميات النفط الأولية في مراحل الاستكشاف لمناطق التكرير ثم التصدير من خلال موانئ السودان على البحر الاحمر.[١٦] ولكن في ظل تردي العلاقات الصينية الأمريكية والحملة التي تعرض لها السودان في فترة الدراسة من ضغوط على حكومة السودان في انسحاب شركة شيفرون لتحلَّ محلها شركات صينية، وكانت قد انعكست أثارَ التأثير الدولي على العلاقات الصينية السودانية في أبراز شكل منح الصين الداعم الكامل للسياسة السودانية الخارجية وفي مواجهة الضغوط التي تتعرض لها من الولايات المتحدة الامريكية، ووصلت هذه المساندة إلى أن الصين قد هددت في سابقة نادرة باستخدام حق النقض (الفيتو)*١ في مجلس الأمن ضد تمرير اي مشروع أمريكي أو غربي يستهدف إجهاض صناعة النفط في السودان، بعد أن أصبحت الصين لاعباً أساسياً في هذه الصناعة خلال فترة الدراسة .[١٧] وفي الوقت نفسه فقد كانت الضغوط الأمريكية وباقي الدول الغربية التي مارستها الدول الغربية على الشركات السودانية في مجال الاستثمارات النفطية أثرها على تعزيز التعاون في مجال النفط ومجالات أخرى، إذ زعمت الولايات المتحدة أنَّ بعض الشركات الصينية ، في البترول تدعم الحكومة السودانية في الحرب الدائرة في جنوب السودان، مما دفع السلطات الأمريكية إلى منع تسجيل الشركة الصينية في بورصة نيويورك وبورصة هونج كونج ، ولكن هذه الإجراءات لم تمنع من استمرار الشركات الصينية في استثماراتها النفطية في السودان، بل استمرت الشركات الصينية في الاستثمار بقطاع النفط السوداني على نحو متزايد.[١٨]وقد دفع هذا الموقف من جانب الولايات المتحدة الامريكية تجاه الشركات الصينية العاملة في قطاع النفط الصيني من قبل الحكومة في الصين؛ لأنَّ يُظهر اهتماما أكبر بقطاع النفط في السودان، ليس فقط لتأمين احتياجات الصين المتعاظم من النفط السوداني، على اعتبار أن النفط السوداني بعيد عن دوائر نفوذ الولايات المتحدة والدوائر الغربية الاخرى، بل أنَّ الحكومة الصينية وجد أنَّ قطاع النفط السوداني يمكن أنْ يكونَ مرتكزا مهماً للصين في الدخول من خلال بوابة السودان إلى باقي مناطق انتاج النفط في القارة الأفريقية. [١٩]مع الأخذ في الاعتبار أنَّ القارة الأفريقية كانت وما زالت أحدى مناطق التنافس التقليدي بين الولايات المتحدة وبين الصين، وهو ما ترك أثره إيجابياً على العلاقات الصينية السودانية وأدى ذلك في الوقت نفسه لزيادة الحوافز لدى كلٍّ من حكومة الاستراتيجية في الصين وحكومة الاستراتيجية في السودان للعمل على تحقيق المزيد من التقارب في العلاقات بين البلدين ليس في مجال النفط فقط، بل شمل ذلك أيضاً مجالات سياسية واستراتيجية أخرى فضلا عن المجال الاقتصادي والاستثماري بطبيعة الحال .[٢٠] ويمكن القول إنَّ الصراع الأمريكي الصيني قد دفع الصين لأنْ تدخلَ في علاقات متشابكة مع السودان في كافة المجالات وليس على صعيد الصناعة النفطية فقط؛ بل تحولت الصين إلى بديل إستراتيجي تمكّن السودان من خلاله استعواض الاستثمارات الأمريكية واستثمارات عدد من الدول الغربية الأُخرى التي انسحبت من السودان، كما تحولت العلاقات الصينية السودانية

لتشكل تشكيلاً جديداً من أشكال العلاقات الاستراتيجية بين البلدين في الفترة التي تلت الخروج الأمريكي والغربي من السودان[٢١] وعندما بدأ تدفق الاستثمارات الصينية المباشرة بديلا عن الشريك الامريكي لسد حاجة السودان فقد كان هذا التدفق مدفوعاً بشكل أساسي بالاستثمارات النفطية. حتى الاستثمار الأجنبي المباشر غير النفطي الذي كان موجهًا نحو قطاع الخدمات والصناعات الخفيفة بداً وكأنَّه يتبع عن كثب الاستثمارات في قطاع النفط، فقد كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جانب الصين من خلال الاستثمارات التي قامت بها الشركات الصينية ، باستثناء النفط ، تعادل ٢٤٩ مليون دولار ، وقد أدت هذه الأوضاع السياسية في هذه الفترة إلى ارتفاع التجارة الثنائية بين البلدين إلى ١٠٣ مليون دولار في عام ١٩٩٠م، لا سيما وأنَّ الصين قد أفادت في هذه الفترة من قروض دولية حصلت عليها لإعادة إقراضها مرة أُخرى للقيام بمشروعات خارجية من بينها مشروعات في القارة الأفريقية وفي السودان[٢٢]وخلال هذه الفترة أصبحت الصين أكبر شريك تجاري للسودان وكان لهذه الاستثمارات تأثيرات مباشرة على الآفاق الاقتصادية للبلاد إذ ارتفعت عائداتها بشكلٍ كبيرٍ علاوة على ذلك ، بقيت إلى حدٍ كبيرٍ بعيد عن الأزمة الاقتصادية التي حدثت بعد ذلك منذ أنْ تمت إدارة صادراتها النفطية بموجب عقود طويلة الأجل زاد فيها السعر المدفوع مقابل النفط تدريجياً بغض النظر عن سعر السوق العالمي، وهو ما ساهم فيه أيضا إتجاه السودان تعزيز التجارة البينية الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية بالإفادة من خبرات واستثمارات دول أخرى من بينها الصين. [٢٣] وفي الوقت نفسه فقد أدى التدهور في العلاقات بين السودان والولايات المتحدة إلى انسحاب شركة شيفرون الأمريكية من السوق السوداني، وقد دفع ذلك السودان لاستقدام الشركات الصينية، ويمكن القول أيضاً إنَّ دخول الشركات الصينية في قطاع النفط السوداني تحت تأثير إنسحاب شريكة شيفرون بسبب تردي العلاقات بين السودان والولايات المتحدة قد انعكس أيضاً على الوضع الداخلي في السودان إذ اتاح ذلك موارد إضافية للسودان لتمويل احتياجاته التنموية.[٢٤] وقد انعكست هذه الأوضاع الدولية بشكلٍ واضحٍ على العلاقات بين السودان والصين بما أتاح للصين أنْ تحصلَ على فرصةٍ للحصول على موطئ قدم لها في السودان تنطلق منه للمساهمة بشكلٍ كبيرٍ في اقتصاديات أفريقية أخرى وفي الوقت نفسه حصل السودان على عوائد مالية سريعة من خلال المشروعات التنموية التي تولتها الصين لا سيما في قطاع النفط بعد انسحاب الجانب الأمريكي من هذا القطاع .[٢٥]يمكن إغفال أنَّ التطور الذي طرأ على وضع الصين الدولي بعد أنْ تحولت الصين من دولة مصدرة للنفط إلى دولة تحتاج إلى استيراد كميات كبيرة من النفط في ظل التقدم الصناعي الكبير الذي طرأ على البيئة الصناعية في الصين وتحولها لدولة صناعية متقدمة وكبيرة الإنتاج فقد أدى ذلك لتغيير طبيعة العلاقات بين الصين ودول العالم سواء العالم الصناعي المتقدم أو العالم النامي المصدر للمواد الخام ومنها النفط على وجه الخصوص.[٢٦]علاوة على ذلك ، شددت الشركات الصينية التي تعمل في الصين على الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص في توفير فرص العمل والتدريب المحلية ليس فقط للامتثال للوائح السودان للشركات متعددة الجنسيات ، ولكن أيضًا لأنَّها تدرك أهمية تلبية مطالب العمالة هذه من أجل تحقيق النجاح على المدى الطويل، وهو ما يمكن اعتباره أنَّه الملمح الاساسي الفارق بين طبيعة العلاقات التنموية بين السودان والصين في مواجهة ما كانت تقوم به الشركات الأمريكية خلال فترة تواجدها في قطاع النفط السوداني إذ كانت الشركات الأمريكية لا تضع في أولوياتها تدريب العمالة السودانية أو خلق كادر فني وطني في البلاد ، وقد يكون هذا الملمح الفارق هو أحد العناصر المميزة للصراع والتنافس الأمريكي في القارة الأفريقية ومن بلدان هذه القارة وفي القلب منها السودان.[٢٧] ولمواجهة هذا التطور الدولي في وضع الصين كدولة صناعية كبيرة فقد تحولت السياسة الصينية لتناول ملف العلاقات بين الصين والولايات المتحدة على نحو مختلف، وقد بدأ الإستراتيجيون الصينيون على وضع أهدافٍ جديدة للعلاقات الخارجية الصينية بشكلٍ يركز في تنشيط العلاقات مع الدول التي يمكن أنْ تصبح مصدراً للنفط بشكلٍ خاص وللموارد الطبيعية بشكلٍ عام وذلك من خلال التوصل لاتفاقيات مع السودان لتأمين موارد نفطية جديدة للصين بشكلٍ مستدام ولذلك فقد أدى هذا التطور على الصعيد الدولي في وضع الصين كدولة صناعية إلى زيادة وتعزيز العلاقات بين الصين وبين السودان في القطاع النفطي بشكلٍ عززَ بعد ذلك من مسار العلاقات بين الصين والسودان.[٢٨] وقد أفادت الصين من انسحاب شركة شيفرون الامريكية من السوق النفطي الأمريكي بعد أنْ توقفت شركة شيفرون عن العمل في الأراضي السودانية بزعم أنَّ الكميات المتوفرة في ذلك الوقت في الأراضي السودانية ليست بكميات اقتصادية، وهو ما ظهر بعد ذلك أنَّ شركة شيفرون الأمريكية في النفط هي أداة من أدوات السياسة الخارجية الامريكية وهو ما أفادت منه الصين بأنَّ اندفعت للسوق السوداني تحت تأثير من سوء العلاقات السياسية بين السودان وبين الولايات المتحدة الأمريكية.[٢٩]وأن العلاقات بين السودان والصين بشكلٍ كبير تتغير تغيرات حسب الانظمة الحاكمة ، إذ إنَّ العلاقات الدولية متشابكة بين دول العالم وبين كلٍّ من الصين والسودان متذبذبة ، وفي ضوء ذلك فقد تحولت هذه العلاقات بين البلدين لمثال يمكن القياس عليه في العلاقات بين الصين ودول أخرى على غرار العلاقات بين السودان والصين التي أصبح لها أهمية خاصة بالنسبة للبلدين[30]وهي الأهمية التي تمثّلت بشكلٍ خاص في سياق التأثيرات الدولية والإقليمية المتبادلة بين كلٍّ من السودان والصين، تكاد تكون معلنة في كثير من الجوانب منها طبيعة هذه العلاقات التي انعكست تأثيراتها نتيجة تطورها على الأرض، إلاَّ انَّه يمكن تتبع جذور هذه العلاقات من خلال تتبع الاحداث وتأثير

العلاقات الدولية والإقليمية على مجمل العلاقات السودانية الصينية، ولا سيما في فترة الدراسة التي شهدت جوانب مختلفة لتأثيرات العلاقات الدولية والإقليمية ومسار هذه العلاقات بين السودان والصين.[٣١] ويمكن القول إنَّ فترة الدراسة قد حدث فيها متغيرات كبيرة على صعيد السياسة الدولية، ولم تعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق هما فقط قطبا السياسة الدولية في العالم، ولم يعد في الإمكان القول بأنَّ دول العالم الباقية أصبحت منقسمة فقط بين هذين القطبين في فترة الحرب الباردة أي بين كلٍ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، بل وشهدت في هذه الفترة ظهور الصين كقطب ثالث، وهو القطب الذي اكتسب قدرة كبيرة على الفاعلية وعلى التأثير في المجتمع الدولي بعد أنْ حقق معدلات نمو عالية على الصعيدين التنموي الداخلي والصناعي المخصص للتصدير للخارج[32].وهو مما أدى إلى بداية تحرك الصين ومحاولتها والسعي من أجلِ إيجادِ مناطق جديدة في العالم تستوعب هذه الطاقة الكبيرة، وفي نفس الوقت للبحث عن موارد جديدة للنفط والمواد الخام، وهو ما دفع صانعي السياسة الخارجية الصينية للبحث عن اتجاهات جديدة لتعزيز علاقاتها الخارجية، وكان من بينها السودان. [٣٣] وعلى ذلك فقد تأثرت العلاقات بين السودان والصين بالعوامل الدولية والإقليمية، وكان من الطبيعي أنْ تتركَ الصراعات الدولية والإقليمية تأثيرها بشكلٍ واضحٍ على علاقات السودان بكلِ دول العالم بشكلٍ عامٍ وبالصين بشكلٍ خاص، ولا سيما وأنَّ السودان خلال فترة الدراسة مر بتطورات السياسية المتعاقبة المؤثرة بتأثيرات على علاقات السودان الدولية.[٣٤] وبشكل عام فإنَّ الصين هي الشريك السياسي والحليف الاستراتيجي الأكبر للسودان لا سيما في فترة الدراسة التي شهدت تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وإذ تتمتع الصين والسودان بعلاقة قوية للغاية ومثمرة في مجالات الدبلوماسية والتجارة الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية. إذ تربط الدولتان العلاقات الدبلوماسية في ٤ يناير ١٩٥٩ وأصبحتا منذ ذلك الحين حليفين عالميين مقربين بشدة.[٣٥] وفي الوقت نفسه فقد كان التنافس الاستراتيجي بين كلٍ من الصين من ناحية وبين الولايات المتحدة الامريكية من ناحية اخرى ، خاصة ما يتعلق بهذا التنافس والتسابق على السودان بصورة خاصة والقارة الأفريقية بصورة عامة؛ لانْ تقفزَ هذه العلاقة على كافة الأصعدة بين السودان والصين، وبقيت هذه العلاقة في تصاعدٍ واضحٍ طوال فترة الدراسة التي شهدت نمواً مستمراً للعلاقات بين الصين والسودان وأصبحت الصين من أهم الشركاء الخارجيين للسودان على الصعيد الاقتصادي وحتى على الصعيد السياسي في المحافل الدولية، لا سيما وأنَّ الصين لم ترتبط تطور علاقاتها مع السودان بشروط مجحفة أو مزعومة مثل اعتبارات تدعيها الولايات المتحدة حول ادعاءات حقوق الانسان أو الشفافية أو الديمقراطية .[٣٦] وفي الوقت نفسه فقد كان السودان أرضاً خصباً للاستثمارات الصينية التي باتت تبحث لنفسها عن مناطق جديدة خارج البر الصيني، وهو ما كان صانع السياسة الخارجية الصينية يخطط له لبلوغ هدفه الاستراتيجي على اعتبار أن الصين كانت تنظر لنفسها على اعتبار أنَّها أحد الأقطاب الرئيسة في العالم ولاعباً أساسياً في السياسة الدولية في ظل صراع دولي وحرب باردة ثلاثية الأطراف شملت ايضا الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الامريكية خلال فترة الدراسة، وهو ما ترك أثره بطبيعة الحال على العلاقات السياسية والاقتصادية السائدة في العالم خلال فترة الدراسة وكان لها تأثيرٌ دولي للعلاقات بين السودان والصين سواء على صعيد التأثير الدولي أو التأثير الإقليمي.[٣٧] ووفقا للتداعيات السياسية في اتفاق الصين وأمريكا على إقامة علاقات مستمرة ، وأعلنت الولايات المتحدة بالفعل أنَّها ستبدأ بتخفيض قواتها وقواعدها في تايوان، وأعلنت الصين من جانبها أنَّها لن تتحول إلى دولة عظمى، ودعا في البيان عن تسوية مشكلة تايوان تسوية كاملة واتفق الجانبان على إجراء اتصالات بينهما مبيناً تطبيق مبدأ إحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها.[٣٨] وفي ظل الصراع ثلاثي الأبعاد بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي السابق، فقد قرر الصين في سياسته الخارجية أنْ يقدم المساعدات التنموية الصينية بسخاء غير مسبوقٍ مع أي من شركاء التنمية للسياسة الخارجية السودانية، وقد بدأت الحكومة الصينية في عرض أو إبرام إتفاقيات بمنح وقروض وهبات من جانب الحكومة الصينية لحكومة السودان خلال فترة الدراسة، كما سمحت الحكومة الصينية للشركات التابعة لها بالاستثمار في السودان بلا حدود مع منح الشركات الصينية التي تستثمر في مختلف القطاعات السودانية فرص التمويل التي تحتاجها من البنوك الصينية بموافقة ودعم وتعزيز من حكومة بكين ، وافادت كلٌ من السودان والصين في فترة الدراسة من الاعتبارات الجديدة التي ظهرت فيما يتعلق بعولمة الاقتصاد والشركات العابرة للقارات التي أصبحت الصين أحد مراكزها الرئيسة في آسيا لتعزيز العلاقات بين السودان والصين في كافة القطاعات الاستثمارية وهو شكل آخر من أشكال التأثير الدولي على العلاقات بين السودان والصين.[٣٩] مع الأخذ في الاعتبار أنَّ الصين كانت كما أسلفنا القول قوة صاعدة في ذلك الوقت، إذ كانت تحاول في الوقت نفسه أنْ تحلَّ محل الاتحاد السوفيتي السابق في اي منطقة ينسحب منها سياسياً أو امنياً أو عسكرياً ولذلك فمن المهم أنْ تتبع مسار العلاقات الأمنية والعسكرية بين الصين والسودان في ضوء الخلافات الكبيرة التي عصفت بالعلاقات السودانية مع الاتحاد السوفيتي السابق بعد فشل الانقلاب الشيوعي في السودان، وهو الانقلاب الذي كان مدعوما بالدرجة الأولى وبشكل علني من جانب الاتحاد السوفيتي السابق ومع الأحزاب الشيوعية الدولية التي كانت تدور في ذلك الوقت في مسار السياسات الأُممية للحزب الشيوعي السوفيتي[٤٠]، أي من الحكومتين الحكومة الشرعية لهذه الدولة، ونتاج مبدأ الصين الواحدة ، وانضم الى الامم المتحدة، هي منظمة دولية تجمع دولا ذات سيادة، وإن تايوان بصفتها

مقاطعة صينية غير مؤهلة تماما ولا يحق لها الانضمام إليها ١، ويعود هذا المبدأ إلى الفترة التي تلت هزيمة الحزب الشيوعي الصيني في الحرب الأهلية الصينية والتراجع اللاحق لجمهورية الصين إلى تايوان، فقد أسس الحزب الشيوعي الصيني جمهورية الصين الشعبية، في الصين القارية؛ بينما حكمت جمهورية الصين تايوان والعديد من الجزر النائية [٤١]وخلال هذه الفترة ، استمرت الحكومتان في المطالبة بالشرعية كحكومة لكلِ الصين، وفي عهد رئيس جمهورية الصين لي تنغ هوي في التسعينيات ، تم تمرير المواد الإضافية من دستور جمهورية الصين والتي حولت تايوان فعليًا من دولة الحزب الواحد إلى دولة ديمقراطية، وقيدت الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين في "الحرية" المنطقة "(المنطقة الواقعة تحت سيطرتها الفعلية، وتتكون في الغالب من تايوان) ، لكنَّها لم تغير اللغة المتعلقة بالمطالبات الإقليمية أو الأراضي الوطنية.[٤٢]وبعد ذلك نشأ الصراع بين الصين والاتحاد السوفيتي السابق عن التعديلات التي أدخلها ستالين على المذهب الشيوعي، ثم إزالة هذه التعديلات بعد وفاة ستالين، واتهام قادة الحزب الشيوعي السوفيتي للصين بأنَّها قدمت ما وصفه الحزب الشيوعي الصيني التحريفية الماوية للماركيسية اللينينية، وهو ما ادى لتباعد حاد بين مواقف كلِ من الصين والاتحاد السوفيتي من القضايا التي تتعلق ليس فقط بالعلاقة بين البلدان الشيوعية وغيرها، بل أنَّ هذا الخلاف خرج خارج إطار العلاقات التي تربط دول الكتلة الشرقية. [٤٣] وبدأ صراع دولي وإقليمي بين كلِ من الصين والاتحاد السوفيتي، وهو الصراع الذي قامت الولايات المتحدة الأمريكية في ظل ظروف الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق في ذلك[٤٤].ونشأ الصراع بين الصين والاتحاد السوفيتي السابق من الاختلاف الكبير في تفسير كلٍ من الحزب الشيوعي السوفيتي والحزب الشيوعي الصيني للماركسية اللينيية ، وتحولت المناقشات النظرية بين مفكري كلٍ من الحزب الشيوعي الصيني والحزب الشيوعي السوفيتي السابق حول تفسير الماركسية إلى شكلٍ من أشكال الصراع السياسي الذي أصبح له انعكاسات على العلاقات بين كلِ من القيادة السياسية في الصين والقيادة السياسية في الاتحاد السوفيتي ، خاصة وأنَّ القيادة السوفيتية، في ذلك الوقت رأت أنَّ بالإمكان الوصول لشكلٍ من أشكال التعايش بين كتلة الدول الشيوعية وبين العالم الغرب، وهو ما اعتبره ماوتسي تونج الزعيم الصيني المؤسس للحزب الشيوعي الصيني بمثابة تحريفا للماركسية.[٤٥]وعلى هذا فقد اتخذت الصين موقفا عدائيا ليس فقط من القيادة السوفيتية، بل ورأت ان سياسية التعايش بين الكتلة الشرقية وبين الكتلة الغربية التي انتهجتها هذه القيادة هي شكل من إشكال الانحراف العقائدي عن الماركسية، ومن هنا نمت بذرة الصراع الدولي والأقليمي بين الصين وبين الإتحاد السوفيتي وهو الصراع الذي ترك اثره على العلاقات الصينية السودانية في وقت لاحق.[٤٦]وتصاعد الصراع العقائدي حول التفسير النظري للماركسية بين كلٍ من الصين والاتحاد السوفيتي السابق، عندما انتقد السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفيتي نيكيتا خروتشوف شخصية ستالين ورفض النهج الذي اصطلح على تسميته بعد ذلك بالستالينية ، فأثار هذا الخطاب غضب الحزب الشيوعي الصيني وأصدرت القيادة الصينية بيانا تضمن بالانتقادات ليس لها مثيل.[٤٧] ووصف هذا البيان الاتحاد السوفيتي إمبرياليًا اجتماعيًا وأنَّ جمهورية الصين الشعبية لم تعده قائدا للثورة العمالية في العالم، وظهر من هذا الوقت صراعٌ من نوعٍ جديدٍ بين قيادة الحزب الشيوعي السوفيتي السابق، وقيادة الحزب الشيوعي ال صيني حول من يقود الثورة الشيوعية العالمية، في هذا السياق، حصل صراعٌ البلدان على قيادة الشيوعية العالمية من خلال الأحزاب الشيوعية الطليعية المحلية في البلدان الواقعة في مناطق نفوذها، وكان من صور هذا الصراع بين التأثير السوفيتي والتأثير الصيني على الحزب الشيوعي السوداني بطبيعة الحال[٤٨] وعلى الرغم من أنَّه قد بدأ تبلور الحركة الشيوعية السودانية خلال الفترة بين الحرب (١٩٣٩م – ١٩٤٥م)، وهي فترة الحرب العالمية الثانية من خلال جبهة ثورية ضد الاستعمار الغربي حملت اسم (الجبهة المعادية للاستعمار)، إلاَّ أنَّ الحزب الشيوعي السوداني بدأ العمل رسميا بهذا الاسم منذ عام ١٩٤٦م.[٤٩]وتُعدُّ الحزب الشيوعي السوداني واحداً من أكبر الأحزاب الشيوعية في العالم العربي بعد الحزب الشيوعي العراقي، وكان من الطبيعي أنْ يتأثر جزءٌ من كوادر الحزب الشيوعي السوداني بأفكار الثورة الصينية، إلاَّ أنَّ خلافا ظهر بين أجنحة داخل الحزب الشيوعي السوداني حول ما إذا كان من الضروري تبني فكرة الكفاح المسلح على الصيغة التي عرضها الحزب الشيوعي الصيني، وعلى الرغم من أنَّ الحزب الشيوعي السوداني خلص إلى أنَّه من الضروري التمسك برؤية الحزب الشيوعي السوفيتي، ولكن مع ذلك فقد ترك الصراع السوفيتي الصيني أثره داخل الحزب الشيوعي الصيني. [٥٠ وما حدث بعد ذلك هو أنَّ الصراعّ العقائدي بين الصين وبين الاتحاد السوفيتي قد نتج عنه شكلٌ من اشكال الحرب الباردة ثلاثية الأقطاب والتي كانت الولايات المتحدة جزءاً منها وقد أدى هذا الشكل من أشكال الخلاف لانْ تسعى الصين لمحاولة طرح نفسها عرضٍ وحيدٍ يمكن عدّه صاحب التفسير الصحيح للنظرية الاشتراكية، ومن ثم صاحب هذا الطرح العقائدي فضلا عن طرح آخر يتعلق بالعلاقات بين الصين والعالم الخارجي.[٥١]وفي هذا السياق بقى هذا الصراع الصيني السوفيتي، وهو الصراع الذي جاء على خلفية عقائدية بالأساس، فقد ظهرت حوافز سياسية لدى الصين للتحول والقيام بدور جديدٍ داخل السودان في إطار علاقات سودانية صينية مميزة من خلال قِيام الصين بدور في ملىء الفراغ الذي تركه تردي العلاقات بين السودان وبين الاتحاد السوفيتي السابق على خلفية فشل الإنقلاب الشيوعي في السودان.وفي هذه الفترة التي سبقت فشل الانقلاب الشيوعي في السودان كان للإتحادُ السوفيتي السابق الدور الأكبر في توفير الدعم العسكري والأمني

للسودان قبل فشل الإنقلاب الشيوعي في السودان، وتمثل الدور في توفير صفقات السلاح والذخيرة التي تعتمد فيها في المقام الأول على مصانع التسليح السوفيتي، وفي الوقت نفسه كان يقوم الخبراء السوفيت الذين كانوا موجودين في السودان بهدف تقديم الخبرة العسكرية والأمنية للأجهزة الأمنية السودانية؛ ولذلك فإنَّ السودان كان يحتاج لبديل يمكنْ أنْ يوفرَ له ما يحتاجه من سلاح وذخيرة تتناسب مع طبيعة التسليح السوفيتي الذي كان سائدة في جميع وحدات الجيش السوداني بشكلٍ يمكّن معه استمرار السلاح السوفيتي الموجود في الوحدات السودانية في الخدمة مع استعواض قطع الغيار والذخيرة التي تناسب هذا السلاح. [٥٢] وبعد قطع العلاقات الأمنية والعسكرية مع الاتحاد السوفيتي السابق بسبب دعم الأخير للانقلاب الشيوعي لم يكّن لدى السودان من خيار سوى اللجوء للصين والاعتماد على الصناعات الأمنية والعسكرية الصينية في تعويض قطع الغيار والذخيرة للسلاح الصيني الموجود في الجيش السوداني بشكل يمكن معه استمرار هذه الأسلحة في الخدمة.[٥٣]وفي الوقت نفسه فقد كان الصين يحتاج السودان لدعمه في إطار المبدأ الأساسي للعلاقات الخارجية الصينية وهو مبدأ الصين واحدة، هي الموقف الذي تتبناه جمهورية الصين الشعبية والتي تشترك فيها الادعاء نفسه بدستور جمهورية الصين، وهو أنَّ هناك دولةً واحدةً ذات سيادة يُعدُّ اسم الصين وتايوان جزءًا من الصين، على عكس فكرة وجود دولتين منفصلتين ذات سيادة، جمهورية الصين الشعبية، وجمهورية الصين التي تمثلها تايوان.[٥٤] فبعد هزيمة الحزب الشيوعي الصيني في الحرب الأهلية الصينية والتراجع اللاحق لجمهورية الصين إلى تايوان، أسس الحزب الشيوعي الصيني جمهورية الصين الشعبية في الصين القارية بينما حكمت جمهورية الصين تايوان والعديد من الجزر النائية ، وخلال هذه الفترة ، استمرت الحكومتان في المطالبة بالشرعية كحكومة لكلِّ الصينِ، وفي عهد رئيس جمهورية الصين لي تنغ هوي في بداية التسعينيات، تم تمرير المواد الإضافية من دستور جمهورية الصين والتي حولت تايوان فعليًا من دولة الحزب الواحد إلى دولة ديمقراطية، وقيدت الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين في "الحرية". المنطقة "(المنطقة الواقعة تحت سيطرتها الفعلية ، وتتكون في الغالب من تايوان)، لكّنها لم تغير اللغة المتعلقة بالمطالبات الإقليمية أو الأراضي الوطنية في جمهورية الصين ،واصلت أحزاب تحالف عموم الأزرق بما في ذلك حزب الكومينتانغ*١، التي تفضل التوحيد ، والالتزام بمبدأ الصين الواحدة، بينما رفضتها أحزاب تحالف عموم الخضر (بما في ذلك الحزب الديمقراطي التقدمي).[٥٥]وفي غضون ذلك، واصلت جمهورية الصين الشعبية التمسك بمبدأ الصين الواحدة ومبدأ "سياسة الصين واحدة" هي الموقف الذي تتبناه جمهورية الصين الشعبية ، والتي تشترك فيها الإدعاء نفسه المتعلق بدستور جمهورية الصين ، وهو أنَّ هناك دولةً واحدةً ذات سيادة تحت اسم الصين. وتايوان جزء من الصين، على عكس فكرة وجود دولتين منفصلتين ذات سيادة ، جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين، الذي وافق فيه الممثلون شبه الرسميين من جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين على أنَّ هناك دولةً واحدةً ذات سيادة تشمل كلٌّ من الصين وتايوان. [٥٦]ولكن اختلفوا حول كيف تطبيق هذا المبدأ، وهنا سعت كلٌّ من جمهورية الصين الشعبية وتايوان على اعتبار أنْ كلا من الصين وتايوان تسعيان إلى حشد أكبر قدر ممكن من التأييد الدبلوماسي لها ، وبالتالي فإنَّ الصين سعت لتكريس علاقاتها مع الدول الافريقية بشكلٍ عامٍ ومع السودان على وجه الخصوص في إطار سعي بكين لتكريس مكانتها وفقا لمبدأ الصين واحدة وفي الوقت نفسه فقد أدى إلى اشتداد الحرب الباردة ثلاثية الأقطاب التي شملت الصين أيضا في مواجهة كلٍّ من الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ؛لأنْ تحل الصين محل الإتحاد السوفيتي في توريد الأسلحة وقطع الغيار والذخيرة للجيش السوداني[٥٧] وكان الانقسام الصيني والسوفياتي هو كسر العلاقات السياسية بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي بسبب الاختلافات العقائدية التي نشأت من تفسيراتهما المختلفة وتطبيقاتهما العملية للماركسية اللينينية، كما تأثرت بالجغرافيا السياسية لكلٍّ منهما خلال الحرب الباردة (١٩٤٥–١٩٩١)، وفي أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن الماضي، أصبحت المناقشات الصينية السوفيتية حول تفسير الماركسية الأرثوذكسية ذات نزاعات محددة حول سياسات الاتحاد السوفيتي المتمثلة في إزالة الستالينية الوطنية والتعايش السلمي الدولي مع الكتلة الغربية، والتي انتقدها الأب المؤسس الصيني ماو تسي تونغ باعتبارها تحريفية ماركسية، وفي ظل هذه الخلفية الأيديولوجية ، أتخذت الصين موقفاً عدائياً تجاه العالم الغربي، ورفضت علناً سياسة الاتحاد السوفيتي في التعايش السلمي بين الكتلة الغربية والكتلة الشرقية.[٥٨]فضلا عن ذلك، فقد استاءت بكين من العلاقات المتنامية للاتحاد السوفيتي مع الهند بسبب عوامل مثل النزاع الحدودي الصيني الهندي ، وخشيت موسكو من أنَّ ماو كان غير مبالٍ للغاية بشأن أهوال الحرب النووية ، وهو ما انعكس بشكلٍ مباشرٍ على العلاقات بين كلٍّ من الصين والسودان خاصة بعد فشل الانقلاب العسكري المدعوم من الحزب الشيوعي السوداني الموالي أساسا للاتحاد السوفيتي السابق .[٥٩] لذلك فمن المهم عندما نبحث العلاقات الامنية بين السودان والصين أن نبحث في جذور هذه العلاقات ولماذا لجأ السودان للصين من أجل تأسيس علاقات امنية رفيعة بين المؤسسة العسكرية والأمنية في السودان وبين نظيرتها في الصين ، ويمكن القول إنَّ الدافع الاساسي وراء تأسيس العلاقات الأمنية بين السودان والصين هو فشل الانقلاب الشيوعي في السودان، وكان الانقلاب السوداني انقلاباً قصيرَ الأمدِ مدعومًا من الشيوعيين ، بقيادة الرائد هاشم العطا ، ضد حكومة الرئيس جعفر النميري،[٦٠] ووقع الانقلاب في١٩ يوليو١٩٧١، وأطاح بحكومة جمهورية السودان الديمقراطية، لكنَّه فشل

في حشد الدعم سواء محلياً أو دولياً، وبعد عدة أيام أطلق أنصار النميري انقلاباً مضاداً أطلقوا سراح النميري وأطاحوا بحكومة عطا، بعد تحييد المعارضة المحافظة من حركة الأنصار، ركزت حكومة مجلس قيادة الثورة ،على تعزيز تنظيمها السياسي لإنهاء المشاركة الشيوعية في الحكومة .[٦١] وأثارت هذه الاستراتيجية نقاشًا داخليًا داخل الحزب الشيوعي السوداني، طالب الجناح الأرثوذكسي، بقيادة الأمين العام للحزب عبد الخالق محجوب، بتشكيل حكومة جبهة شعبية يشارك فيها الشيوعيون كشركاء متساوين. من ناحية أخرى ، أيد الجناح الوطني الشيوعي التعاون مع الحكومة،بعد من سحق الجيش للأنصار في جزيرة أبا ، تحرك نميري ضد الحزب الشيوعي الباكستاني، وأمر بترحيل عبد الخالق محجوب؛ لانه قام بإعادة الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني إلى السودان بشكل غير قانوني بعد عدة أشهر في الخارج، ووضعه نميري رهن الإقامة الجبرية ، أشار نميري إلى أن النقابات العمالية ، وهي معقل شيوعي تقليدي، ستخضع لسيطرة الحكومة. [٦٢]كما حظر مجلس قيادة الثورة المنظمات الطلابية والنسائية والمهنية المنتسبة للشيوعية، فضلا عن ذلك، أعلن نميري التشكيل المخطط لحركة سياسية وطنية تسمى الاتحاد الاشتراكي السوداني (SSU) *١، والتي ستتولى السيطرة على جميع الأحزاب السياسية ، بما في ذلك الحزب الشيوعي السوداني، بعد هذا الخطاب، اعتقلت الحكومة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني وشيوعيين قياديين آخرين.[٦٣] ومع ذلك، فقد احتفظ مكتب مكافحة الإرهاب بمنظمة سرية لم تتضرر في عملية الاجتياح. وقبل اتخاذ مزيدٍ من الإجراءات ضد الحزب شنَّ الحزب انقلاباً ضد نميري، فجاء الرائد هشام العطا اجتماع النميري ومجلس قيادة الثورة في القصر الرئاسي واحتجزهم مع عدد من الضباط الموالين للنميرين، فعين عطا مجلسا ثوريا من سبعة أعضاء،واحتل الشيوعيون مرتبة بارزة فيه،[٦٤] ليكون بمثابة الحكومة الوطنية، لكن بعد ثلاثة أيامٍ من الانقلاب ، اقتحمت وحدات من الجيش الموالي القصر وأنقذت النميري واعتقلت عطا وحلفاءه، وأمرَّ النميري، الذي ألقى باللوم على حزب المؤتمر الشعبي في الانقلاب، باعتقال مئات الشيوعيين وضباط الجيش المنشقين، وبعد ذلك أعدمت الحكومة بعض هؤلاء الأفراد وسجنت كثيرين آخرين.[65]

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يتضح أن التأثير الدولي لعب دورًا محوريًا في تشكيل العلاقات بين السودان والصين، خاصة في ظل الصراعات العالمية والإقليمية التي شابت الفترة الزمنية المدروسة. حيث شهدت هذه الفترة تحولًا كبيرًا في مشهد العلاقات الدولية، حيث ازداد التأثير الصيني على الساحة العالمية مع تراجع دور الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.تجلى التأثير الدولي في العلاقات الصينية السودانية عبر مجموعة من المحاور الرئيسة. أولاً، كان الانقسام الصيني السوفيتي والنزاعات الأيديولوجية بين الصين والاتحاد السوفيتي سببًا رئيسيًا في تعزيز العلاقات بين السودان والصين، حيث استغل السودان الفراغ الأمني والعسكري الناتج عن تدهور العلاقات مع الاتحاد السوفيتي لتوثيق التعاون مع الصين. ثانياً، أدى التدهور في العلاقات بين السودان والولايات المتحدة إلى زيادة الاهتمام الصيني بقطاع النفط السوداني، مما أتاح للصين فرصة كبيرة للتوسع في استثماراتها في هذا القطاع الحيوي.علاوة على ذلك، تمكنت الصين من تعزيز علاقاتها مع السودان عبر تقديم الدعم الاقتصادي والتنموي، بما في ذلك استثمارات ضخمة في قطاع النفط والبنية التحتية. ساعد هذا التعاون على تعزيز النمو الاقتصادي في السودان وتوفير بديل عملي للاستثمارات الغربية التي تراجعت نتيجة للضغوط السياسية والاقتصادية.تجسد هذه العلاقات نموذجًا لتأثير القوى العالمية على العلاقات الثنائية بين الدول، حيث تعكس كيف يمكن للصراعات الدولية والإقليمية أن تؤثر بشكل كبير على علاقات الدول المختلفة. علاوة على ذلك، تبين أن التغيرات في السياسة الدولية، مثل الانسحاب الأمريكي من السودان وتعزيز الدور الصيني، يمكن أن تحدث تغييرات استراتيجية في العلاقات بين الدول وتعيد تشكيل المشهد الجيوسياسي. في ضوء هذه التحليلات، يتضح أن العلاقة بين السودان والصين تمثل مثالًا على كيفية استفادة الدول من الصراعات الدولية لتوسيع نفوذها وتعزيز مصالحها الاستراتيجية. وتظل هذه العلاقة نموذجًا مهمًا لفهم كيف يمكن للصراعات العالمية والإقليمية أن تؤثر على الديناميات السياسية والاقتصادية بين الدول.

التوصيات:

تعميق الدراسات حول كيفية تأثير الصراعات الدولية على العلاقات الثنائية بين الدول النامية والدول الكبرى.

تعزيز التعاون بين السودان والصين في مجالات غير النفط مثل البنية التحتية والخدمات الطبية، لضمان استدامة العلاقات الثنائية.

تطوير استراتيجيات دبلوماسية لضمان استمرارية دعم الصين للسودان في مواجهة الضغوط الدولية.

الاستنتاجات:

١. العلاقات بين السودان والصين شهدت تعزيزاً ملحوظاً نتيجة تدهور العلاقات بين السودان والاتحاد السوفيتي، مما أتاح للصين فرصة لملء الفراغ في القطاع العسكري والاقتصادي.

٢. الصراع الدولي بين الصين والولايات المتحدة قدّم للصين فرصة لتعزيز استثماراتها في السودان، خاصة في قطاع النفط، مما ساهم في تعويض نقص الاستثمارات الغربية.

٣. الشركات الصينية أثبتت كفاءتها في توفير فرص عمل وتدريب محلي، مما ميزها عن الشركات الأمريكية السابقة في السودان.

المصادر

اولا: المصادر العربية

١. احمد ، عبدالغفار محمد: السودان بين العروبة والافريقية، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، ط٢،القاهرة، ١٩٩٥، ص ص٧٧.

٢. امين، سمير: الدولة الوطنية وتحديات العولمة، مكتبة مدبولي،٢٠٠٤م، القاهرة، ص ٢٣٦ .

٣. برهم ،هادي محمد: التنافس الأمريكي – الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة ، دار المنهل للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى ، ٢٠٢٠ ، عمان _ الأردن ، ص٢١٠ .

٤. بغدادي، عبد السلام ابراهيم : السودان المعاصر / الساسة الخارجية والعلاقات الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ص١١٥.

٥. البلولة، إبراهيم محمد أحمد: التنافس الصيني في إفريقيا، شركة مطابع العملة المحدودة ، الخرطوم ،٢٠١١، ص٢١١.

٦. جريدة الاهرام المصرية، العدد/ ٣١١٢٥ ، السنة/٩٨ ،٢/٢٨/ ١٩٧٢، القاهرة، ص١ الملحق رقم( ).

٧. حشيش، عادل أحمد وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الطبعة الثالثة . ٢٠١٢. الإسكندرية مصر ،ص ٢١ .

٨. الخاتوني، أركان محمود أحمد أسود : دور الصين في الترتيبات الأمنية في افريقيا ، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٢١ عمان– الاردن، ص١٢٩.

٩. دندن، عبد القادر: الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، مركز الكتاب الاكاديمي ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٨، القاهرة – مصر ، ص٧٩.

١٠.الطويرش، موسى محمد : العالم المعاصر، مرجع سبق ذكره، دار المعتز للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠١٧، ص٢٧٢.

١١.الطويرش، موسى محمد : العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الاولى الى الحرب الباردة، الطبعة الأولى ، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، 2018 ، ص٦٩

١٢.عبد الحي، وليد سليم: المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي(١٩٧٨–٢٠١٠)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث،٢٠٠٢، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة ،ص٩٢ .

١٣.عبد الفتاح: العلاقات العربية الدولية، الواقع والآفاق، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى ، بيروت – لبنان ،٢٠١٧، ص١٩.

١٤.العبد الله، علي: الصين تغزو أفريقيا، جريدة الوحدة السودانية الالكتروني، العدد /٤٠٠ ، بتاريخ: ٢٠٠٧/٢/١١م.

١٥.عبد الودود، رضا: العقوبات على السودان– الأسباب الغائبة، مجلة الإسلام اليوم، بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٥م ، ص٣٧

١٦.عبد الوهاب، أيمن السيد: "تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية"، السياسة الدولية، العدد ١٤٧ ،٢٠٠٢.

١٧.علي ، حيدر ابراهيم : المجتمع المدني والمجتمع الديمقراطي في السودان ،مركز الدراسات السودانية، ط١، ،٢٠٠١ ، مصر ، ص ١٤٣.

١٨.علي ، حيدر إبراهيم: مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٣.

١٩.غيفورد، روب: طريق الصين: رحلة في مستقبل قوة صاعدة نقله الى العربية محمد محمود التوبة ، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى ، الرياض– السعودية ، ٢٠٠٩، ص١٣٢ .

٢٠.الفيتوري، عطيه مهدي: الإقتصاد الدولي، معهد التخطيط القومي، بنغازي،٢٠٠٠، ص ٢٠ .

٢١.فينغ، جيان: التحولات المالية في الصين، الطبعة الاولى، دار المنهل للنشر والتوزيع ،٢٠١٨،عمان– الاردن ، ص ١٨٥.

٢٢.لويد، جنسن : تفسير السياسة الخارجية .1982 .ص٥١

٢٣.مجلة السياسة الدولية، شهريات، ص ٢٢٠.

٢٤.مجموعة محررين : إطار تعزيز التجارة البينية الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية، الطبعة الثالثة ، ٢٠٢١ ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،نيويورك، الولايات المتحدة ، ص ٣٠

٢٥.المدني ، رافع علي: الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه افريقيا العلاقات الصينية ، الطبعة الاولى ،٢٠١٦، دار ابن رجب للنشر والتوزيع، القاهرة– مصر ، ص٤١ .

٢٦.مركز الدراسات الاستراتيجية التقرير الاستراتيجي السوداني لعام ٢٠٠٠ ، ط ١ ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم،٢٠٠١ ، ص ٢٠٦

٢٧.منصور، محمد إبراهيم: الإقتصاد الدولي مدخل السياسات ، الطبعة الاولى، دار المريخ للنشر ، الرياض– السعودية ، ٢٠٠٧، ص ٢٥

٢٨.مؤسسة الاهرام المصرية:العدد٣١١٢٥ ،السنة ٩٨، بتاريخ١٩٧٢/٢/٢٨، ص ١٠ في الملحق رقم( ) .

٢٩.النصار ، أنس خالد : الاستراتيجيات الصينية تجاه الدول العربية: الأهداف والمآلات – دراسة استشرافية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الثانية، ٢٠٢٠، ص٢١٢.

٣٠.هدسون، جون: العلاقات الإقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الطبعة الثالثة، ٢٠١٤، الرياض–السعودية .

٣١.هوشيار، معروف : تحليل الإقتصاد الدولي، ط١ ،دار جرير للنشروالتوزيع،٢٠٠٦ م ،عمان ، ص ١٩

ثانيا: المصادر الاجنبية

1.Bush, Richard "A One-China Policy Primer, East Asia Policy,March original on 4 October 2017. Retrieved 2 November 2017,Paper 10:12

2.Bush, Richard. " One-China Policy Primer" East Asia Policy (2017) Paper. 10: 12.

3.John Wong and Wong Cheekong, China New Oil Strategy Taking Shape, Singapore University. 1998, P.13

4.John Wong and Wong Cheekong, China New Oil Strategy Taking Shape, Singapore University. 1998, P.13

5.John Wong and Wong Cheekong, China New Oil Strategy Taking Shape, Singapore University. 1998, P.13

6.Korn, David ، Assassination in Khartoum ،Indiana University Pres، 1993 .

7.Krasner, Stephen. Problematic Sovereignty: Contested Rules and Political Possibilities. (2001). Columbia University Press. pp. 148

8.Lenman,. Anderson: Chambers Dictionary of World History, Editors, Chambers: Edinburgh. 2000. p. 769.

9.Scalapino, Robert, "Sino-Soviet Competition in Africa",Foreign Affairs.

هوامش البحث

(١) ٣٤. علي ، حيدر ابراهيم : المجتمع المدني والمجتمع الديمقراطي في السودان ،مركز الدراسات السودانية، ط١، ٢٠٠١، مصر ، ص ١٤٣.

(٢) مجلة السياسة الدولية، شهريات، ص ٢٢٠.

(٣)٩. برهم ،هادي محمد: التنافس الأمريكي – الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة ، دار المنهل للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى ، ٢٠٢٠ ، عمان _ الأردن ، ص٢١٠ .

(٤) علي ، حيدر إبراهيم: مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٣.

(٥) ٢٣. دندن، عبد القادر: الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، مركز الكتاب الاكاديمي ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٨، القاهرة – مصر ، ص٧٩.

(٦) علي، حيدر ابراهيم: مرجع سابق ، ص ١٦٣.

(٧) المدني ، رافع علي: الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه افريقيا العلاقات الصينية ، الطبعة الاولى ،٢٠١٦، دار ابن رجب للنشر والتوزيع، القاهرة– مصر ، ص٤١ .

(٨) النصار ، أنس خالد : الاستراتيجيات الصينية تجاه الدول العربية: الأهداف والمآلات – دراسة استشرافية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الثانية، ٢٠٢٠، ص٢١٢.

(٩) لويد، جنسن : تفسير السياسة الخارجية .1982 .ص٥١

(١٠) دندن، عبد القادر : مرجع سبق ذكره ، ص٧٤

(١١) جريدة الاهرام المصرية، العدد/ ٣١١٢٥ ، السنة/٩٨ ،٢/٢٨/ ١٩٧٢، القاهرة، ص١ الملحق رقم( ).

(١٢) محمد ، خالد حسين : مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

١٣() عبد الوهاب، أيمن السيد: "تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية"، السياسة الدولية، العدد ١٤٧ ،٢٠٠٢

١٤( ) عبد الودود، رضا: العقوبات على السودان– الأسباب الغائبة، مجلة الإسلام اليوم، بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٥م ، ص٣٧

(١٥) برهم ،هادي محمد : مرجع سبق ذكره ، ص٢٠١

(١٦) محمد ، خالد حسين : مرجع سبق ذكره ، ص ص٢٢-٢٣.

*١ نقض الفيتو: منذ تأسيس الامم المتحدة عام ١٩٤٥، بلغ عدد مرات استعمال حق النقض ٢٩٣ مرة استخدمه الاتحاد السوفيتي ووريثته روسيا ١٤٣مرة والولايات المتحدة ٨٣مرة وبريطانيا ٣٢ مرة وفرنسا١٨ بينما استخدمته الصين ١٦ مرة

(١٧) حشيش، عادل أحمد وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الطبعة الثالثة . ٢٠١٢. الإسكندرية مصر ،ص ٢١

[18]John Wong and Wong Cheekong, China New Oil Strategy Taking Shape, Singapore University. 1998, P.13

(١٩)برهم ،هادي محمد : مرجع سبق ذكره ، ص٢٠١

٢٠() مركز الدراسات الاستراتيجية التقرير الاستراتيجي السوداني لعام ٢٠٠٠ ، ط ١ ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم،٢٠٠١ ، ص ٢٠٦

(٢١) ١٣. البلولة، إبراهيم محمد أحمد: التنافس الصيني في إفريقيا، شركة مطابع العملة المحدودة ، الخرطوم ،٢٠١١، ص٢١١.

٢٢( ) فينغ، جيان: التحولات المالية في الصين، الطبعة الاولى، دار المنهل للنشر والتوزيع ،٢٠١٨،عمان– الاردن ، ص ١٨٥.

(٢٣) مجموعة محررين : إطار تعزيز التجارة البينية الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية، الطبعة الثالثة ، ٢٠٢١ ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،نيويورك، الولايات المتحدة ، ص ٣٠

(٢٤) برهم ،هادي محمد : مرجع سبق ذكره ، ص٢٠١

٢٥()هدسون، جون: العلاقات الإقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الطبعة الثالثة، ٢٠١٤، الرياض–السعودية ، ص ١٤

[26]John Wong and Wong Cheekong, China New Oil Strategy Taking Shape, Singapore University. 1998, P.13

٢٧() برهم ، هادي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص١٠

[28]John Wong and Wong Cheekong, China New Oil Strategy Taking Shape, Singapore University. 1998, P.13

(٢٩) محمد، خالد حسين : مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

30() ١٢. بغدادي، عبد السلام ابراهيم : السودان المعاصر / الساسة الخارجية والعلاقات الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ص١١٥.

(٣١) غيفورد، روب: طريق الصين: رحلة في مستقبل قوة صاعدة نقله الى العربية محمد محمود التوبة ، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى ، الرياض– السعودية ، ٢٠٠٩، ص١٣٢ .

32( ) لويد، جنسن: مرجع سبق ذكره ، ص١١٥.

٣٣( ) منصور، محمد إبراهيم: الإقتصاد الدولي مدخل السياسات ، الطبعة الاولى، دار المريخ للنشر ، الرياض– السعودية ، ٢٠٠٧، ص ٢٥

٣٤() الطويرش، موسى محمد : العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الاولى الى الحرب الباردة، الطبعة الأولى ، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، 2018 ، ص٦٩

(٣٥) الفيتوري، عطيه مهدي: الإقتصاد الدولي، معهد التخطيط القومي، بنغازي،٢٠٠٠، ص ٢٠ .

(٣٦)العبد الله، علي: الصين تغزو أفريقيا، جريدة الوحدة السودانية الالكتروني، العدد /٤٠٠ ، بتاريخ: ٢٠٠٧/٢/١١م.

(٣٧) هوشيار، معروف : تحليل الإقتصاد الدولي، ط١ ،دار جرير للنشروالتوزيع،٢٠٠٦ م ،عمان ، ص ١٩

٣٨() مؤسسة الاهرام المصرية:العدد٣١١٢٥ ،السنة ٩٨، بتاريخ١٩٧٢/٢/٢٨، ص ١٠ .

٣٩() امين، سمير: الدولة الوطنية وتحديات العولمة، مكتبة مدبولي،٢٠٠٤م، القاهرة، ص ٢٣٦ .

[40]Korn, David ، Assassination in Khartoum ،Indiana University Pres، 1993 .

(٤١) الطويرش، موسى محمد : العالم المعاصر، مرجع سبق ذكره، دار المعتز للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠١٧، ص٢٧٢.

(42)Bush, Richard "A One-China Policy Primer, East Asia Policy,March original on 4 October 2017. Retrieved 2 November 2017,Paper 10:12

(٤٣) الخاتوني، أركان محمود أحمد أسود : دور الصين في الترتيبات الأمنية في افريقيا ، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٢١ عمان- الاردن، ص١٢٩.

(٤٤) الطريوش، مرجع سبق ذكره، ص٣١٣

(٤٥)٢٨. عبد الحي، وليد سليم: المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي(١٩٧٨-٢٠١٠)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث،٢٠٠٢، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة ،ص٩٢ .

(46)Lenman,. Anderson: Chambers Dictionary of World History, Editors, Chambers: Edinburgh. 2000. p. 769.

(٤٧) عبد الحي: وليد: مرجع سبق ذكره .

(48) Scalapino, Robert, "Sino-Soviet Competition in Africa",Foreign Affairs. 42 (4) (1964),: p640-654.

(٤٩) الخاتوني، أركان محمود أحمد أسود: مرجع سبق ذكره ، ص132

٥٠() علي، حيدر ابراهيم: المجتمع المدني ، مرجع سابق ، ص ١٤١

(٥١) الطويرش، موسى محمد: مرجع سبق ذكره، ص٢٣٦.

٥٢() علي، حيدر ابراهيم: مرجع سابق ، ص ١٣٩

(٥٣) احمد ، عبدالغفار محمد: السودان بين العروبة والافريقية، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، ط٢،القاهرة، ١٩٩٥، ص ص٧٧.

(٥٤) الطريوش: مرجع سبق ذكره، ص٢٧١

(55)Bush, Richard. " One-China Policy Primer" East Asia Policy (2017) Paper. 10: 12.

(56)Krasner, Stephen. Problematic Sovereignty: Contested Rules and Political Possibilities. (2001). Columbia University Press. pp. 148

٥٧() النصار، أنس خالد: مرجع سبق ذكره، ص٢١٢ .

(٥٨) عبد الحي، وليد : مرجع سبق ذكره, ٢٠٠٥.

٥٩() الطويرش، موسى محمد: ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٧١-٢٨٠.

٦٠( ) النصار، أنس خالد: مرجع سبق ذكره، ص٢١٢ .

(٦١)عبد الفتاح: العلاقات العربية الدولية، الواقع والآفاق، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى ، بيروت - لبنان ،٢٠١٧، ص١٩.

(٦٢) عبد الفتاح، عصام: مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

*١الاتحاد الاشتراكي السوداني: هو حزب سياسي سوداني ،اسس في ١٩٧١، وحل في ٦ ابريل ١٩٨٥، يقع مقره في الخرطوم اسسه جعفر النميري في ٢٥ مايو ١٩٧١ : ويكيبيديا موقع الالكتروني.

٦٣() علي، حيدر ابراهيم: مرجع سابق ، ص ١٤٧ .

(٦٤) عبد الفتاح، عصام: مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

(١) النصار، أنس خالد: مرجع سبق ذكره، س٢٢٤